

البنوك الإسلامية رهان مغربي لتحريك الاقتصاد ودفع المدخرات للسوق

كتبه إبراهيم لفضيلي | 8 يناير ,2017



أجرى الركز الإسلامي للبحث والتكوين إلى جانب مركز زوايا دراسة قبل سنوات في الغرب، خلصت إلى أن 94%ة من المغاربة يرغبون في التعامل مع البنوك الإسلامية "التشاركية" إذا ما تم إنشائها في المغرب، فيما أبدى 64% ممن شملتهم الدراسة انزعاجهم من البنوك التقليدية.

وعلى الرغم من هذا الاستعداد الذي أبداه الغاربة للتعامل مع هذه البنوك حسب الدراسة، ورغم التقارير الدولية التي صنفت الغرب من بين الأسواق الخصبة التي لها القدرة على استقطاب البنوك الإسلامية الناجحة في العديد من الدول فإن الترخيص الرسمى لإطلاقها تأخر كثيرًا.

انطلاقة متأخرة واعتماد على بنوك محلية

أعلى بداية هذا الأسبوع، بنك الغرب "البنك المركزي" عن الترخيص رسميًا للبنوك الإسلامية للاشتغال في البلاد، وأشار إيجابيًا لصالح 5 بنوك مغربية، و3 أخرى غير مغربية، بغية إنشاء فروع تقدم خدمات بنكية تشاركية أي إسلامية.

وقد تم تشكيل لجنة تحت مسمى "لجنة مؤسسات الائتمان" وهي مكونة من ممثلين لبنك المغرب وممثلين لوزارة المالية، رفعت توصية بقبول الطلبات المقدمة من أجل إنشاء بنوك إسلامية (بنوك تشاركية كما تسمى في المغرب).



ونشر الركز الغربي للأبحاث وتحليل السياسات تقريرًا عن الرهانات الإسلامية في الغرب، يرى أن الغرب يفضل عدم الاعتماد بشكل كامل على المؤسسات المالية الأجنبية، وذلك لما فيه من مراعاة لصالح البنوك المغربية حتى لا يعود عليها بالسلب وتهرب منها فئة عريضة من عملائها، وبغية ضمان نوع من التوازن بين المصارف الحلية والأجنبية العاملة في قطاع البنوك الإسلامية، وهذا ما يفسر، حسب المركز، الشراكات بين البنوك الغربية وبنوك أجنبية متخصصة في هذا المجال.

حيث دخلت أربعة بنوك مغربية في اتفاقات شراكة مع بنوك أجنبية، كان أولها القرض العقاري والسياحي الغربي الذي وقع اتفاقية شراكة مع بنك قطر الدولي، والبنك المغربي للتجارة الخارجية الذي أعلن تحالفه مع مجموعة البركة البحرينية، التجاري وفا بنك من جانبه توصل إلى بروتوكول تفاهم مع البنك الإسلامي للتنمية، بينما دخل البنك الشعبي في شراكة مع مجموعة فاينانشال غايدانس الأمريكية للاستثمار العقاري.

وعلى عادة الغرب فإنه دائمًا يحافظ على خصوصيته بحثًا عن الاستثناء في مختلف المجالات مقارنة مع باقي الدول، فالغرب لم يحاك الدول التي كانت سباقة لهذا النوع من البنوك بل فضل التريث وإجراء دراسات مستفيضة قبل اتخاذ القرار، الذي سيكون له وقع واضح مستقبلاً على السوق المالي في الغرب، والذي يمضي بحذر مراقبًا للمتغيرات الدولية والإقليمية المتقلبة.

إضفاء طابع الشرعية الدينية

أنشأ المجلس العلمي الأعلى الذي يرأسه ملك الغرب بصفته أمير للمؤمنين "لجنة شرعية للمالية التشاركية"، لتابعة إطلاق هذه الخدمات البنكية في الغربية، والنظر بشأن مطابقة النتجات الالية القدمة، مع أحكام الإسلام الوسطي العتدل.

وجاء ذلك لطمأنة ملايين من الغاربة "العملاء الحتملين" بشأن عدم مخالفة هذه البنوك للتعاليم الدينية، حيث ينتظر هؤلاء سنوات لأجل الاستفادة من خدمات بنك إسلامي والتمكن من شراء بيت سكني أو سيارة أو تمويل مشروع شخصي.

تحفيز المغاربة على إخراج أموالهم المدخرة

ولدفع الغاربة الذين لا يثقون في البنوك التقليدية بسبب نسب الفائدة "الربا" والتي تثقل كاهلهم، إلى إخراج أموالهم الدخرة وإيداعها في البنوك لنح السوق المالية مزيد من السيولة، فقد تم في عهد الحكومة التي يقودها إخوان العدالة والتنمية المصادقة في البرلمان على مشروع قانون خاص بالبنوك التشاركية.

وينص القانون رقم 103.12 على أن الودائع الاستثمارية التي يتلقاها البنك التشاركي من عملائه سيتم ربطها بناتج الاستثمارات المتفق عليها، وسيتم تحديد شروط وكيفية تلقي وتوظيف هذه الودائع بمنشور يصدره مدير البنك المركزي (والي بنك المغرب) بعد استطلاع رأي لجنة مؤسسات الائتمان وبعد الرأي بالمطابقة الصادر عن المجلس العلمي الأعلى، ولا يجب أن تؤدي هذه العمليات إلى تحصيل أو دفع فائدة.



ولا زال الكثير من المغاربة مترددين بشأن البنوك التشاركية ومدى تطابقها مع نماذج البنوك الإسلامية في الدول الأخرى التي مرت من هذه التجربة.

وبهذا الخصوص فقد سبق لأستاذ الاقتصاد عجد الكتاني أن أكد خلال ندوة في العاصمة الرباط، أن هذه البنوك التشاركية التي سيتم إطلاق خدماتها في الغرب عبارة عن نموذج مصغر للبنوك الإسلامية، مضيفًا أنها ستوجه خدماتها إلى ما هو تجاري فقط، أي لن تتوجه إلى مجالات الاستثمار والتنمية الاجتماعية، وهو ما أسماه الكتاني بالنموذج الأسهل وهو البنوك التجارية.

ويبقى الرهان الأكبر من خلال هذه البنوك التشاركية هو دفع المغاربة إلى تحرير مدخراتهم القدرة بالملايين حيث يعدلون عن إيداعها في البنوك التقليدية لأسباب شخصية أو لاعتبارات دينية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك الركزي في الغرب، أكد سنة 2014 أنه اقترب بشكل كبير من الوصول إلى هدفه السطر وهو بلوغ نسبة الولوج إلى الخدمات البنكية 64%، وحسب البنك الركزي فإن هذا الرقم يدل على انخراط البنوك بتحفيز من البنك الركزي، في استقطاب عملاء جدد والنهوض بالإدماج المالي، ويهدف البنك الركزي إلى استقطاب باقي الغاربة الرافضين للتعامل مع البنوك التقليدية.

البنوك التشاركية وتعويم العملة.. أية علاقة؟

خلال لقاء عن السياسات النقدية رهن مدير البنك المركزي الغربي تحرير سعر صرف الدرهم بثلاثة ضمانات وهي: الحفاظ على اليزانية العمومية في حالة قوية إلى جانب نظام بنكي متكامل ومتين مع توفر احتياطات إيجابية من العملة.

ولتقوية النظام البنكي الذي يتكون من 19 بنكًا و36 مؤسسة تمويل، فإن هذه البنوك التشاركية من التوقع أن تشكل دعامة مهمة، لأنها لن تكون بدرجة أولى منافسًا للبنوك التقليدية، بل ستكون امتدادًا لها لأن التراخيص المنوحة من قبل البنك المركزي هي تراخيص خاصة ببنوك تقليدية مغربية لإنشاء بنوك تشاركية في البلاد عبر عقد شراكات مع بنوك عربية مجربة في هذا المجال.

وتأتي أيضًا عملية إطلاق البنوك التشاركية حسب البنك المركزي لأجل دعم قطب الدار البيضاء الذي أصبح المركز المالي الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية وأصبح قادرًا على استقطاب شركات عالمية ومؤسسات مالية كبرى وهو أيضًا من بين الأهداف التي تم لأجلها اتخاذ قرار تعويم العملة الغربية، فحسب الجهات الرسمية، تصب هذه القرارات في اتجاه مواكبة السياسة الخارجية للبلاد في شقها الاقتصادي والتي يقودها ملك المغرب، وكانت آخر محطاتها الجولة التاريخية في القارة الإفريقية قبل نهاية 2016 التي وقع على إثرها مجموعة من اتفاقيات التعاون والاستثمار مع دول إفريقية.

رابط القال: https://www.noonpost.com/16066/